

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

الدورة الثانية

جنيف ٢٢ نيسان/أبريل - ٣ أيار/مايو ٢٠١٣

التجارب النووية

ورقة عمل مقدمة من مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

١ - تؤكد مجددا مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن السبيل الوحيد لتخليص العالم من تهديد الأسلحة النووية أو استخدامها يتمثل في إزالتها تماما. وفي هذا الصدد، تمثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية خطوة عملية على طريق نزع السلاح النووي، وبالتالي، لا يمكن أن تكون بديلا عن هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

٢ - وفي حين تؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة أهمية تحقيق بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإنها تدعو بقوة إلى وقف فوري وغير مشروط لجميع تجارب الأسلحة النووية وإغلاق جميع مواقع اختبار الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، لدى المجموعة اعتقاد راسخ بأن على جميع الدول الأطراف التي لم تفعل ذلك بعد أن تغلق وتفكك، في أقرب وقت ممكن وبطريقة شفافة ولا رجعة فيها ويمكن التحقق منها، أية مواقع متبقية للتفجيرات النووية التجريبية وما يرتبط بها من هياكل أساسية، وأن تحظر تماما الأبحاث في مجال الأسلحة النووية وتطويرها، وأن تمتنع أيضا عن إجراء تفجيرات تجريبية للأسلحة النووية أو أية تفجيرات نووية أخرى، أو أية تفجيرات تجريبية للأسلحة النووية بوسائل بديلة، وكذلك عن استخدام تكنولوجيات جديدة لرفع كفاءة النظام القائم للأسلحة



النووية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى انتفاء الغرض من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومقصدها.

٣ - وتُذكر مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة بالتزام جميع الدول الأطراف، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، بوقف جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية أو أية تفجيرات نووية أخرى وتعيد تأكيد هذا الالتزام مرة أخرى، مما يقيد بالتالي صنع الأسلحة النووية وتحسينها النوعي، وإنهاء استحداث أنواع جديدة متطورة من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، تعرب المجموعة عن قلقها البالغ إزاء التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية بوسائل بديلة، وكذلك استخدام تكنولوجيات جديدة لرفع كفاءة النظام القائم للأسلحة النووية واستحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية، مما قد يؤدي إلى استئناف التجارب وتخفيف العبء النووية. ووفقاً لذلك، تدعو المجموعة بقوة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تضع على الفور حداً لهذه الأنشطة وأن تمتنع عن اتخاذ أية إجراءات أخرى من شأنها أن تؤدي إلى انتفاء الغرض من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومقصدها، ريثما يبدأ نفاذ المعاهدة.

٤ - وتشدد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على أن تحسّن الأسلحة النووية الموجودة واستحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية يتعارضان حتى مع البيانات المتعلقة بضمانات الأمن السلبية المقدمة من الدول الحائزة للأسلحة النووية، التي لا تزال مشروطة ومحدودة جداً وغير كافية على الإطلاق، ويتتهكك الالتزامات المتعهد بها وقت إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

٥ - وترحب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة بتوقيع ١٨٣ دولة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبتصديق ١٥٩ دولة عليها. وفي هذا السياق، ترحب بتصديق إندونيسيا وبروني دار السلام وتشاد وغواتيمالا وغينيا على المعاهدة. وتدعم المجموعة، وفقاً لموقفها المبدئي القائم منذ أمد بعيد والمؤيد للإزالة الكاملة لجميع أشكال الأسلحة النووية، أهداف المعاهدة التي ترمي إلى فرض حظر شامل على جميع التفجيرات التجريبية النووية، ووقف التطوير النوعي للأسلحة النووية من أجل تمهيد الطريق نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

٦ - وتشدد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على أهمية تحقيق عالمية الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، والتي ينبغي لها، في جملة أمور، أن تسهم في عملية نزع السلاح النووي. وتكرر المجموعة تأكيد أنه إذا أُريد تحقيق أهداف معاهدة الحظر الشامل للتجارب

النووية تحقيقاً تاماً، سيكون لا بد من استمرار التزام جميع الدول الموقعة، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، بترع السلاح النووي.

٧ - وترى مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة أن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية تتحمل مسؤولية خاصة عن كفالة بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ليس فقط لأنها من بين الدول الـ ٤٤ المدرجة في المرفق ٢ للمعاهدة، وإنما أيضاً لأنه يُتوقع منها، بحكم موقفها، أن تتولى زمام القيادة في جعل الحظر المفروض على التجارب حقيقة واقعة. ولن يتسنى تحديد مدى نجاح معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلا عندما يتم توقيعها والتصديق عليها، وبخاصة من جانب الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية والدول التي لم تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتواصل تشغيل المرافق النووية غير الخاضعة للضمانات. وللمجموعة اعتقاد راسخ بأن تحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية يتوقف أساساً على التعجيل بتحقيق هدف عالمية الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من خلال انضمام العدد القليل المتبقي من الدول غير الأطراف إلى هذا الصك.

٨ - وتؤكد مجدداً مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة أن اتخاذ الدول الحائزة للأسلحة النووية قرارات إيجابية قد يكون له التأثير المرغوب على تسهيل إحراز التقدم نحو بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومن شأن التعجيل بتصديق الدول الحائزة للأسلحة النووية على هذه المعاهدة أن يمهد السبيل ويشجع البلدان المتبقية المطلوب منها ذلك، ولا سيما البلدان التي لديها مرافق نووية غير خاضعة للضمانات، على توقيع المعاهدة والتصديق عليها. وما يقوّض هذا الصك الهام المناهض لإجراء التجارب النووية هو عدم تصديق دولة واحدة من الدول الكبرى الحائزة للأسلحة النووية على المعاهدة، وعدم دعمها للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من خلال رفض أحد العناصر الرئيسية لنظام التحقق المنشأ بموجب المعاهدة.

٩ - وتشير مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إلى تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية عند التفاوض بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بأن تكفل المعاهدة وقف كل من الانتشار العمودي والأفقي، مما يمنع ظهور أنواع جديدة من الأجهزة النووية، علاوة على الأسلحة النووية القائمة على مبادئ فيزيائية جديدة. وذكرت الدول الحائزة للأسلحة النووية في ذلك الوقت أن الخطوات الوحيدة التي يتعين اتباعها هي المحافظة على سلامة وموثوقية الأسلحة المتبقية أو الموجودة، التي لا تشمل إجراء تفجيرات نووية. وفي ذلك الصدد، تطلب المجموعة إلى تلك الدول أن تواصل الامتناع عن إجراء أي نوع من

التفجيرات النووية التجريبية لتحديث الأسلحة النووية أو تطويرها أو زيادة تحسينها. وتود المجموعة أن تشدد مرة أخرى على مبادئ نظام عدم الانتشار العمودي والأفقي على حد سواء.

١٠ - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة أهمية مواصلة الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية وقفها الاختياري للتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية والالتزام به منذ فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومع ذلك، ترى المجموعة أن هذا الوقف لا يحل محل بدء نفاذ المعاهدة والتصديق عليها.

١١ - وتشدد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على أن تحديث أو استحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية يتنافى مع الضمانات التي قدمتها الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية وقت إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتحديدًا ضمان أن تحول المعاهدة دون تحسين الأسلحة النووية الموجودة واستحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية. وريثما يبدأ نفاذ المعاهدة، ينبغي للدول أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراءات تتنافى مع أغراض المعاهدة ومقصدتها. وفي هذا السياق، تعرب المجموعة عن القلق الشديد إزاء القرار الذي اتخذته إحدى الدول الحائزة للأسلحة النووية بخفض الوقت اللازم لاستئناف التجارب النووية إلى ١٨ شهرًا إذ أن ذلك يشكل انتكاسة في تحقيق اتفاقات المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. ويرى الفريق أن قرارات من هذا القبيل تقوض صحة الالتزام بالوقف الاختياري المعلن وكذلك صحة الالتزامات المنصوص عليها في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، التي يتوخى فيها أن يكون التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أول خطوة من الخطوات العملية الثلاث عشرة المؤدية إلى نزع السلاح النووي. ولا يزال عدم إحراز تقدم في بدء النفاذ المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يشكل مصدرًا للقلق.

١٢ - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة الحاجة إلى إيلاء اهتمام متزايد لمشاكل السلامة والتلوث المتصلة بوقف العمليات النووية التي كانت مرتبطة في السابق ببرامج الأسلحة النووية، بما في ذلك إعادة التوطين الآمن لأي سكان مشردين واستعادة القدرة الإنتاجية الاقتصادية في المناطق المتضررة، عند الاقتضاء. وفي هذا الصدد، تقر المجموعة بوجود مسؤولية خاصة تجاه السكان المتضررين والمناطق المتضررة، بما في ذلك سكان ومناطق الأقاليم التي كانت مشمولة سابقًا بوصاية الأمم المتحدة والذين تضرروا نتيجة لتجارب الأسلحة النووية التي أجريت في الماضي.